محمود المعلم

مادة النظم السياسية المقارنة

التكليف النهائي 08/05/2022

---------------------------

**السؤال الثاني**: تعتبر الديمقراطية التمثيلية الشكل السائد في الأنظمة الديمقراطية حول العالم. ومع ذلك، فإن هذا الشكل من أشكال الديمقراطية يعاني من اختلالات بنيوية أدت إلى تكدس سلطة القرار في طبقة واحدة قادرة على الوصول والاستحواذ على مصادر القوة وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى زعزعة ثقة الجمهور بجدواها في حل مشاكلهم وتحقيق متطلباتهم. ناقش، أولاً، هذه الاختلالات البنيوية وفق نظرية النخبة Elitism Theory. ثانياً، ناقش وجاهة البديل المطروح للديمقراطية التمثيلية أي الديمقراطية التداولية أو المباشرة مستعيناً بالتطورات الحديثة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

تُنسب الديمقراطية كمبدأ إلى المدرسة الأيديولوجية الليبرالية والتي يبنى عمودها الفقري بشكل أساسي على قيم الحرية والفردانية والعقلانية. المدرسة الليبرالية تنظر للمجتمع على أنه مزيج من وحدات صغيرة ذرية (Atomism) يقصد بها الأفراد التي يملك كل منها خصوصيته واستقلاليته. وانطلاقاً من ذلك تُعلي المدرسة الليبرالية من شأن قيمة الحرية Liberty عند الأفراد وترى كل ما يقيض حريتهم شراً يجب استئصاله باستثناء بعض الحالات مثل حالة الدولة. بالنسبة للمدرسة الليبرالية الدولة شر لأنها تحد من حرية الأفراد من خلال تشريعاتها وقوانينها التي تستوجب قيوداً وواجبات مالية وسياسية واجتماعية، ولكنهم مع ذلك تصالحوا مع الدولة بوصفها "شر لا بد منه/ Necessary Evil" وذلك لأنه من خلالها يمكن خلق نظام في المجتمع والحفاظ على قدر جيد من حريات الأفراد ضد الانتهاكات التي قد تحدث في حالة الفوضى وسيادة قانون الأقوى. لكن هذا لا يعني بأن المدرسة الليبرالية تتصالح مع وجود الدولة بلا محددات وشروط، إذ ترى هذه المدرسة أن يجيب تحجيم دور الدولة باعتبارها شراً دعت الضرورة لقبوله وذلك من خلال الاستفادة من وجودها في إقامة النظام والقانون مع الحد قدر المستطاع من صلاحياتها وتحجيم قوتها خوفاً من تغولها المفرط على حساب حريات الأفراد في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدرسة الليبرالية ترى أن تشكيل الدولة هي عملية اجتماعية قائمة على اتفاق بين الناس في مجتمع معين (نظريات العقد الاجتماعي) على إدارة شؤون دولتهم وقد كانت الترجمة العملية لذلك صعود الديمقراطية كمبدأ لحكم الدول وتسيير شؤونها. ولكن تطبيق الديمقراطية استدعى ظهور آليات مختلفة كان منها الديمقراطية التمثيلية (Representative Democracy) والديمقراطية التداولية (Dilebrative Democracy).

الديمقراطية التمثيلية هي تلك الآلية حيث ينتخب الناس في مجتمع ما ممثليهم في أجهزة ومؤسسات الدولة ليقوم هؤلاء الممثلون باتخاذ القرارات وتسيير شؤون الدولة العامة نيابةً عن الناس ولذلك يطلق على هذه الآلية أيضاً اسم "الديمقراطية الغير المباشرة" وذلك لأن الناس لا تشارك بشكل مباشر في صنع القرار وإدارة الدولة وإنما تقوم بذلك عبر انتخاب ممثلين ينبون عنها في هذه المهمة. لقد أصبحت الديمقراطية التمثيلية سائدة في نظم حكم الدول المعاصرة حيث نجد ترجمتها عملياً في انتخاب رؤساء الدول والحكومات وأعضاء المجالس النيابية والبرلمانات. تقوم الديمقراطية بكل آلياتها على افتراض أساسي مبطن وهو أن الإنسان كائن عقلاني (Rational) قادر على موازنة الأمور واتخاذ القرارات السليمة التي تصب في زيادة نفعه وتقليص الضرر عليه. ولذلك كان على أبناء المجتمع ككل - على الصعيد السياسي - المشاركة في صنع القرار وإدارة شؤون دولتهم العامة. فعلى سبيل المثال، في الديمقراطيات التمثيلية يُفترض أن الناس قادرة بوعيها على اختيار الممثل الأفضل لرعاية مصالحها. ولكن قرارات الجموع وطريقة تفكيرها عادةً ما تكون مستندة إلى مجموعة من المعلومات المتاحة لها ومتأثرة بفعل عدة عوامل ومن هنا ينطلق الانتقاد الرئيسي لبنية أنظمة الديمقراطيات التمثيلية وفق ما يعرف ب "نظرية النخبة Elit Theory". تنطلق النظرية من افتراض مفاده أن المجتمعات المعاصرة مقسومة إلى طبقتين رئيسيتين: النخبة Elites (الطبقة الحاكمة) والجموع أو الجمهور Masses(الطبقة المحكومة). وفقاً للنظرية فإن من صفات النخبة التي تشكل أقلية في المجتمع امتلاكها للموارد والمهارات اللذين يؤهلانها لامتلاك القوة والمكانة الاجتماعية لحكم الأغلبية أي طبقة الجموع. وبالتالي فإنه يصبح لا وجود لوزن حقيقي للعملية الديمقراطية في مجتمع كهذا وإنما تفرز النخبة الحاكمة نفسها أو يُعاد تدويرها (Elite Circulation) بناءً على قدرتها في التأثير على وعي الجموع وقرارته من خلال وسائل الإعلام الحديث والتحكم في مصادر المعلومات. ويزيد من سطوة النخبة طبيعة الدول الحديثة الشمولية والتي تتمتع باحتكار أكبر لوسائل تشكيل وعي المواطنين مثل المدارس القومية والجامعات والمناهج الدراسية والإعلام الحكومي. وبالتالي، ترى نظرية النخبة أن الجموع حقيقةً مسلوبة الإرادة وغير قادرة على التفكير واتخاذ قرارات عقلانية بمعزل عن تأثير النخبة الحاكمة التي باتت توجه الجماهير وتشكل وعيها من خلال سيطرتها على مصادر الإعلام والمعلومات. الخلاصة، تشير نظرية النخبة إلى خلل بنيوي رئيسي في الديمقراطيات التمثيلية يمكّن لطبقة هي أقلية في المجتمع من احتكار السلطة وعمليات صنع القرار وإيهام الجموع بأنهم يشاركون في حكم الدولة من خلال تشكيل وعيهم العام وتضليلهم والتأثير على طريقة تفكيرهم بشكل يضمن للنخبة أو الصفوة التفرد بالسلطة ضمن إطار ديمقراطي شكلي. وبناءً على ما سبق، بدء الحديث عن آلية ديمقراطية أخرى تعيد للجموع أو الجمهور القدرة على صنع القرار بدلاً من الديمقراطية التمثيلية فكان الكلام بالعودة إلى ما يعرف ب "الديمقراطية التداولية".

تُعرف الديمقراطية التداولية بأنها تلك الآلية التي يشارك من خلالها الناس جميعاً في صنع القرار السياسي وإدارة الشأن العام بشكل مباشر ولعل المثال الحقيقي الوحيد عبر التاريخ الذي تم فيه تطبيق هذه الآلية بشكل شبه مثالي ـ كما يُروى ـ كان هو دولة-المدينة اليونانية أثينا في مرحلة معينة ما قبل الميلاد. وليس عجيباً نُدرة الأمثلة على هذا النموذج فهناك الكثير من المشاكل التي تقف عقبةً في وجه تطبيق هذه الآلية. فمنها ـ أولاً ـ التعداد السكاني الكبير لإمبراطوريات وممالك العصور القديمة والوسطى فضلاً عن دول العالم الحديث مع وجود بعض الاستثناءات هنا وهناك التي تثبت القاعدة. فرغم التطور الكبير في مجال التواصل والتكنولوجيا، كيف يمكن أن يُؤخذ برأي ملايين الأفراد في كل تشريع أو قرار أو خطة تنفيذية تقوم بها الدولة وكم سيعيق ذلك من قدرة الدولة على النمو وتسيير شؤونها بشكل سلسل وسريع. ثانياً، عدم كفاءة أو تخصص كل فرد من الجماهير أو الجموع للتصدي لإدارة الشأن العام واتخاذ القرارات الصحيحة ويعتبر هذا عقبة جوهرية أخرى في وجه إشراك الجماهير في صنع القرار العام والذي من الممكن أن يؤدي إلى فشل العملية التنموية في الدولة فضلاً عن إهدار الموارد والطاقات بسبب قرارات اتخذها غير أولي خبرة. ثالثاً، الديمقراطية التداولية ستشكل عبءً مضاعفاً على الجمهور الذي سيتوجب على أفراده جميعاً المشاركة الدائمة والانشغال في تفاصيل اتخاذ القرارات التي تخص الشأن العام بالإضافة إلى عبء الاهتمام بشؤونه الخاصة الفردية منها والعائلية. في الحقيقة، كل ما سبق يشير إلى عدم وجاهة تبني الديمقراطية التداولية كبديل عن الديمقراطية التمثيلية ويزيد على كل ذلك عامل جوهري آخر ألا وهو عدم وجود ضمان يكفل التخلص من مشكلة نفوذ ما يعرف بالنخبة في النظم الديمقراطية التمثيلية وذلك لأن الناس في الديمقراطيات النيابية وإن أصبحت صاحبة القرار المباشر إلا أنها ستبقى معرضة مجدداً لتأثير النخبة (أصحاب الموارد والمهارات) على وعيها وقراراتها العقلانية. لذلك لربما من الأفضل التفكير بآلية ديمقراطية جديدة تنوب عن الآليتين السابقتين (التمثيلية والتداولية) لحل مشكلة سلب النخب لإرادة الجموع أو ربما إيجاد آليات فاعلة لحل هذه المشكلة من داخل بنية النظم الديمقراطية التمثيلية نفسها.